الأمم المتحدة

TD/B(S-XXXII)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 November 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون

جنيف، 6–8 و17 أيلول/سبتمبر 2021

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الاستثنائية الثانية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 6 إلى 8 وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 6 إلى 8 وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021. وعقد المجلس ثلاث جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

1- وافق مجلس التجارة والتنمية على توصية اللجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر بأن يحيل إلى المؤتمر أحدث نسخة من النص التفاوضي، التي أقرتها اللجنة التحضيرية بعد ظهر يوم 17 أيلول/سبتمبر 2021.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

2- أثناء الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة في 6 أيلول/سبتمبر 2021، لاحظت الأمينة العامة بالنيابة للأونكتاد أن الفترة التي سبقت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كانت فترة حافلة بالمفاوضات، والأحداث المواضيعية السابقة للمؤتمر، وعمليات إطلاق التقارير، ومنتديات الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، والاجتماعات الإقليمية.

3- وقالت إن الهدف من هذه الأنشطة هو توسيع نطاق المناقشات التجارية والإنمائية قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وتعزيز أصوات البلدان النامية في الفترة الحالية الصعبة للغاية. وتتمثل المسؤولية المشتركة في اقتراح ووضع حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والصحية والمناخية المعقدة والمترابطة للغاية. ولا يمكن تكرار أخطاء الماضي. إنما يُترَك الأمر بالأحرى للمجتمع الإنمائي لصياغة استجابات متكاملة تعالج الأزمة الصحية العالمية وأوجه عدم التماثل فيها وتزايد أوجه عدم المساواة. ويتعين على الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر أن تحدد النبرة الصحيحة وأن تسهم في إيجاد حلول قبل الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في وقت لاحق من عام 2021، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في أوائل عام 2022. وأضافت أن السياسات ومظاهر التضامن في النظام المتعدد الأطراف يجب أن تكون كافية للعالم، ولا سيما العالم النامي، لكي يقف على قدميه مرة أخرى. ومن المهم أن توفر الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بمشاركة نشطة من الأعضاء، منبراً للحلول.

4- وأشارت إلى أن برنامج الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، سيكون مكثفاً. وستوفر منصة إلكترونية مركز مؤتمرات افتراضياً لجمع رؤساء الدول والحكومات والوزراء وغيرهم من المشاركين من بريدجتاون وجنيف وأماكن أخرى. وسيفتتح المؤتمر حدث ثقافي في بربادوس في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وستعقب ذلك ثلاثة حوارات في مؤتمر قمة لقادة العالم، فضلاً عن خمسة اجتماعات موائد مستديرة وزارية والمناقشة العامة. وكان المتوخى من الأحداث التمهيدية وأحداث المؤتمر أن تدعم الرسالة السياسية، وتعزز الحوار المتعدد الأطراف، وتؤكد على أن الأونكتاد لاعب رئيسي في التجارة والتنمية. وقالت إن البلد المضيف يعد إعلاناً سياسياً بمشاركة رئيس

وزراء بربادوس. وأخيرا، شجعت الدول الأعضاء على الانتهاء من المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية قبل بدء الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

5- ورداً على أسئلة بعض المندوبين، أشارت إلى أن تكوين أعضاء أفرقة المناقشة المشاركين في الأحداث الرفيعة المستوى سيأخذ في الاعتبار التوازن الإقليمي والجنساني. ورحبت بعبارات الاهتمام بالمشاركة في أفرقة المناقشة.

باء- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

(البند 2 من جدول الأعمال)

الحوار مع المجتمع المدني

6- قدمت الأمينة العامة بالنيابة الحوار مع المجتمع المدني، وذكّرت بأن أعمال المؤتمر ستصب في السرد المتعلق بمستقبل التجارة والتنمية. وقالت إن المجتمع المدني ينبغي أن يواصل أداء دوره الهام، كشريك في البحوث ومشارك في المؤتمرات، وشريك في بناء القدرات، وفي ضمان إسماع صوته في لحظة حرجة من المفاوضات. وقالت إن متحدثي المجتمع المدني هم رئيس المركز الكاريبي لتطوير السياسات، ومنظمة المجتمع المدني في البلد المضيف المعينة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، ومدير شبكة العالم الثالث.

7- وأعربت رئيسة المركز الكاريبي لتطوير السياسات عن قلقه إزاء عدم التشاور مع المجتمع المدني وإشراكه في عملية التفاوض، واحتمال استمرار الوضع على حاله. وقالت إنها ستتحدث عن الديون والتنمية والحاجة إلى إصلاح النظام الدولي لتمويل التنمية. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، يهدد أثر أزمة الصحة العامة الحالية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد بدفع ما يقرب من 200 مليون شخص إلى حياة تتسم بالفقر. وأضافت أن الأثر على منطقة البحر الكاريبي، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بربادوس، يثير القلق. وحتى عندما انفجرت النفقات العامة من جراء محاولات الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، كشفت الجائحة عن أوجه قصور في خطط الحماية الاجتماعية، مثل محدودية استدامة الإجراءات ووصول المخططات الاجتماعية. وقد تفاقمت التحديات الهيكلية الأساسية التي كانت تواجهها البلدان النامية قبل الجائحة، مثل صغر حجمها، وبعدها الجغرافي، ومحدودية حجم سوقها، وتركيزاتها الاقتصادية، واستنزاف مهاراتها، وتخلف أسواق رأس المال فيها.

8- وأظهرت المفاوضات تردداً بشأن دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية. وعلى غرار رئيس وزراء بربادوس، دعا المجتمع المدني من ثم إلى إبرام صفقة أفضل للبلدان النامية التي تواجه الإخفاق الاقتصادي وتدهور التنمية الناجمين إلى حد كبير عن مستويات ديون لا يمكن تحملها. ودعا رئيس الوزراء والعديد من نظرائه من البلدان النامية بقوة إلى إنشاء هيكل مالي وإنمائي عالمي جديد يعترف بالضعف الحاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع المطالبة في الوقت نفسه بإمكانية الحصول بطريقة عادلة وواقعية على تمويل ميسّر الشروط وتمويل بالمنح للبلدان النامية، ولا سيما الدول الصغيرة والضعيفة. واتفق المجتمع المدني مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية فورية بشأن إعادة صياغة ديون ما بعد جائحة كوفيد-19 والديون المتصلة بأزمات المناخ، استناداً إلى وضع مقياس لحالة الضعف معترف به ومطبّق عالمياً ويعكس بدقة وبصورة مناسبة الاختلالات الهيكلية والتمايزات بين الاقتصادات عند تحديد من سيمنح تخفيف عبء الديون ومتى وكيف يكون ذلك. غير أن معظم النص التفاوضي الحالي بشأن الديون وتمويل التنمية يبدو مجرد قبول للوضع الراهن وليس لما هو عادل ومنصف وتحتاجه البلدان النامية احتياجاً ملحاً. وإن كفالة التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب الموازنة بين الحاجة إلى الحد

من ضعف الديون والحاجة إلى حفز التنمية. وينبغي السماح للبلدان النامية بالمشاركة الكاملة في جميع منتديات صنع القرار بشأن إصلاح تمويل الديون والتنمية وبالوصول إليها. ولا تزال دعوة الأونكتاد قائمة منذ أمد بعيد لإقامة نظام دولي أقوى ومعدَّل في مجال الحوكمة النقدية والمالية. وحث المجتمع المدني الدول الأعضاء في الأونكتاد على زيادة طموحها بشأن إصلاح الديون وتخفيفها، بدءاً من اعتماد قرار الجمعية العامة 304/68 اعتماداً كاملاً وتأييد القرار 319/69، ورفض فكرة بعض الأعضاء بأن الأمم المتحدة ليست كياناً مناسباً للخوض في هذه المسألة.

9- وحث المجتمع المدني أيضاً أعضاء المجلس على عدم تجاهل الحاجة الملحة إلى إجراء استعراض شامل بشأن تحسين الأحكام الخاصة والتفاضلية القائمة في جميع المنابر التجارية الإقليمية والدولية. ولكي يكون الأونكتاد وفياً لولايته، ينبغي أن تمكنه الدول الأعضاء ليقود داخل منظومة الأمم المتحدة عملية وضع إجراءات قابلة للتنفيذ لمعالجة أزمة التنمية الوجودية التي تواجهها البلدان النامية.

10- وأشارت رئيسة شبكة العالم الثالث إلى أنها تحدثت أيضاً باسم تحالف "عالمنا ليس للبيع"، وهو تحالف دولي يضم مجموعات من شبكات المجتمع المدني من الجنوب والشمال. وقالت إن الوقت متأخر في العملية، إذ إن العمل مع المجتمع المدني كان ينبغي أن يبدأ قبل عام. وفي السنوات الأخيرة، كانت الممارسة في الأمم المتحدة مشجعة على المشاركة، مع إمكانية الحصول على الوثائق، واحترام العمليات المختلفة لمفاوضات الأمم المتحدة في الوقت نفسه. واعتُرِف بالمجتمع المدني كشريك قوي في تعددية الأطراف.

11- واستندت تعليقاتها إلى النص التفاوضي الذي ورد لأول مرة في 3 أيلول/سبتمبر 2021. فجائحة كوفيد-19 جاءت لتتحدى الافتراضات وما يفهم أنه النظام التجاري الاستثماري المالي العالمي. وعاينت منظمات المجتمع المدني منذ زمن طويل الحقائق وأوجه عدم المساواة والاختلالات على أرض الواقع. وعملت مع الحكومات في جميع البلدان، وحضرت منتديات مختلفة في الأمم المتحدة كل عام، بما في ذلك مفاوضات تغير المناخ ومنظمة التجارة العالمية، وحاولت جلب تلك الحقائق إلى الدول الأعضاء والمشاركة في وضع المعايير وبرامج العمل. وعلى الرغم من ذكر التحول في أجزاء مختلفة من النص التفاوضي، فإن الملاحظ عند النظر إلى التفاصيل هو أن التحول الحقيقي لا يزال غير موجود. فعلى سبيل المثال، ستتضاعف أوجه التفاوت فيما يتعلق باللقاحات والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مع بدء تنفيذ العلاجات الممكنة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك استخدام الأدوية التي أُعيد تحديد غرضها ببراءات اختراع متعددة. وعلى الرغم من الإعراب عن شواغل منذ سنتين، فإن الحالة لم تتغير. وتشمل المجالات الأخرى الاضطرابات الاقتصادية وسلاسل القيمة العالمية. ومن أكثر المسائل إثارة للقلق في منظمة التجارة العالمية القواعد الجديدة المثيرة للجدل التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، مثلاً فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية وتيسير التجارة. وفي هذا الصدد، كان دور الأونكتاد في السنتين أو الثلاث سنوات السابقة للجائحة ذا قيمة خاصة، من خلال تحليله، في إعطاء منظور من الواقع الإنمائي للبلدان النامية وأكثر الفئات ضعفاً.

12- وذكر مشروع النص أيضاً عدم تكرار عمل الآخرين. وأفاد بأن تغطية الموضوع نفسه من وجهات نظر مختلفة ليست ازدواجية، كما هو الحال في مختلف وكالات الأمم المتحدة. ففي عالم التجارة، يأتي الأونكتاد بالجانب الهام في التنمية. وتقدم البحوث والتحليلات التي تجريها منظمة التجارة العالمية ومختلف مراكز الفكر، وفي بعض الأحيان أجزاء مختلفة من الأونكتاد، وجهات نظر مختلفة بشأن الموضوع نفسه. ويرى المجتمع المدني قيمة البحوث المستقلة ووجهات النظر المختلفة للأونكتاد. وقد أصدرت شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية تحليلات هامة تتحدى في الواقع بعض الافتراضات الموجودة في منظمة التجارة العالمية. ففي التسعينات، مثلاً، عندما كان البنك الدولي يحتفي بالاقتصادات الآسيوية، التي تسمى النمور الآسيوية، في تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية، دق ناقوس الخطر تخوفاً من أن تحرير

القطاع المالي في آسيا بلغ حداً ينطوي على خطر حدوث صدمات خارجية. ومع ذلك، فقد أولي في العديد من مجالات صنع السياسات اهتمام أكبر للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأجزاء أخرى من الأمم المتحدة. وكان ذلك درساً صعبا للمنطقة الآسيوية. ومنذ ذلك الحين، تتطلع منظمات وشبكات المجتمع المدني والعديد من الحكومات إلى صدور التقرير للاطلاع على تحليله بشأن العولمة، سواء الفوائد أو العلامات الحمراء. وهكذا، حذرت من أن ذكر استعراض كل سنتين لسياسة المنشورات في النص ينبغي أن يكفل الدقة في الناتج الفكري، دون تقويض استقلالية البحث.

13- وفيما يخص النص المتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية في منظمة التجارة العالمية، أشارت إلى التجربة المكتسبة في آسيا مع الشراكات الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي كانت تتضمن في البداية أحكاماً تتعارض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وأمثلة أحدث عهداً على اتفاقات تنطوي على الحق المثير للجدل الذي أُعطي للمستثمرين الأجانب في مقاضاة الحكومة المضيفة مباشرة على الإجراءات المشروعة في كثير من الأحيان في مجال الصحية والبيئة وحماية العمال والتنمية الوطنية. وكان هناك رد فعل سلبي على ذلك، بدعم كبير من المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين. وقد أصبح العديد من هذه الاتفاقات متجاوزاً، مما يتطلب تنقيحاً جوهرياً، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وفضل المجتمع المدني صياغة مفادها أن تحويل النظام التجاري الحالي ضروري من أجل نظام عالمي وقائم على القواعد ومنصف على نحو أكبر.

14- وأشارت إلى أن إعلان ريو اعتُمِد على أعلى المستويات ويتضمن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، من أجل التنمية البيئية. وعلى مر السنين اقتصر على تغير المناخ، وفي النص التفاوضي الحالي، تقلص إلى أكثر من ذلك في أماكن لينحصر في اتفاق باريس فقط. ولا يمكن للأونكتاد أن يكون في مكان يتم فيه إضعاف تلك المبادئ الإنمائية الأساسية المتعددة الأطراف وإنكارها. وهناك أجزاء أخرى كثيرة من التعليق يمكن للمجتمع المدني أن يقدم مدخلات بشأنها، إن أمكن.

15- ونقلت أيضاً تعليقات من المجتمع المدني بشأن التعامل مع مختلف شعب الأونكتاد. وفيما يتعلق بشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، قالت إن منظمات المجتمع المدني تتطلع إلى تعيين مدير جديد للشعبة، ويفضل أن يكون من بلد نام، وربما امرأة، لتحقيق التوازن في قيادة الأونكتاد. وأضافت أن الطابع التقني للشعبة يتطلب مهارات وخبرات خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية، التي قام الأونكتاد بعمل هام بشأنها في السنوات الأولى. ولما كانت عدة بلدان نامية لا تزال تعتمد اعتماداً جوهرياً على السلع الأساسية، فإن المجتمع المدني يريد أن يرى عودة إلى الدور الرئيسي للأونكتاد في هذا المجال. وكانت منظمات المجتمع المدني الأكثر تعاملاً مع شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية. وأشارت إلى المنظور الإنمائي في عمل الأونكتاد، باستخدام نموذج وضع مع البنك الدولي، فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة. وتتسم المنهجية القيّمة بسهولة الاستخدام وإفادتها للمجتمع المدني والحكومات في اتخاذ القرارات بشأن المفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية. وكان تحليل العمل المتعلق بالقواعد الرقمية قيماً هو أيضاً. ويكتسي عمل شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة والتقارير المتعلقة بأقل البلدان نمواً أهمية كبيرة. ويُعَدّ عمل شعبة الاستثمار والمشاريع بشأن الإيرادات الحكومية والتجارة والتمويل عملاً قيماً وليس مسألة ازدواجية. ولم يكن هناك تعامل كثير مع شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، حيث يبدو أن هناك اختناقات. ويود المجتمع المدني أن يستكشف بعض المسائل مع الشعبة؛ فيمكن أن تكون أكثر شمولاً وتشاركية. وعلى الرغم من أن التبادل الفكري السليم مفيد، فإن المجتمع المدني لاحظ أيضاً بعض التناقضات في الافتراضات الأساسية التي تحتاج إلى فرز داخلي.

16- وأكد بعض المندوبين أهمية صوت المجتمع المدني وأعربوا عن تقديرهم للتدخلات التي تمت. وقال أحد المندوبين إن وفده سينقل المسائل التي أُثيرت للنظر فيها على مستوى المجلس.

جيم- الجلسة العامة الافتتاحية

17- رحبت رئيسة المجلس، في الجلسة العامة الختامية، بالأمينة العامة الجديد للأونكتاد التي انضمت إلى الأمانة في 13 أيلول/سبتمبر 2021.

18- وافتتحت الأمينة العامة للأونكتاد الجلسة العامة الختامية، مؤكدة أنها تتطلع إلى الاجتماع بالأعضاء فردياً، وكذلك إلى الالتزام بتنشيط الأونكتاد، والآلية الحكومية الدولية، وتأثير المؤسسة على العالم. وقالت إن جائحة كوفيد-19 أثبتت، في ذلك الوقت الحرج بالنسبة للتعددية ولتاريخ الأمم المتحدة والأونكتاد، أنها أكبر تحد لهذا الجيل، فأحدثت نكسات هائلة في التقدم الذي أُحرِز بشق الأنفس في الحد من عدم المساواة والفقر وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تنته الأزمة بعد، وتواجه مناطق نامية عديدة احتمال "عقد ضائع" آخر. وفي إطار البحث عن استجابات فعالة، يوجد الأونكتاد في وضع فريد يمكنه من التعبير عن صوت البلدان النامية وشواغلها ومن أن يكون جزءاً من الحوار اللازم، حيث لا يزال يجري التفاوض بشأن الاستجابات الدولية للأزمة والاتفاق عليها.

19- وكما أكد تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2021: من الانتعاش إلى المرونة - البعد الإنمائي، إن الانتعاش الاقتصادي الكبير الحالي الذي يبلغ نحو 5,3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أمر مضلل. فهذا الرقم يدل على المتوسط إذ تنمو البلدان المتقدمة بمعدلات تبلغ أضعاف معدلات نمو بعض المناطق النامية. ويترك الانتعاش العديد من الناس خلف الركب؛ وهو انتعاش لا يتوافق مع هدف تحقيق الازدهار للجميع. ومن أعظم الدروس المستفادة من الجائحة أنه حيثما وُجِد عدم المساواة، وُجِدت هشاشة، وعندما تأتي الصدمات، تتسع الفجوات ويعاني من يعانون بالفعل أكثر مما يعاني غيرهم. ومن المهم مكافحة عدم المساواة والهشاشة. ولهذا السبب أصبحت عبارة "القدرة على التكيف" تدرج بصورة متزايدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

20- وقالت إنها فخورة بالالتحاق بالأونكتاد في وقت يلتزم فيه الأعضاء التزاماً لا نظير له بالمؤتمر وببناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. وإن الالتزام المتزايد واضح في التقدم الكبير المحرز في النص التفاوضي. أما المسائل المتبقية في النص فهي صعبة وحساسة، إلا أن الروح والمشاركة البناءة تبعثانها على التفاؤل بأن توافق الآراء أصبح في المتناول. ولما كان من المحتمل أن الأعضاء على وشك الاتفاق على "عهد بريدجتاون" التحويلي، فإن الاهتمام ينبغي أن يتجه نحو إعلان سياسي بنفس القوة، تحت إشراف البلد المضيف. ومن الضروري اغتنام الأهمية العملية والرمزية لبربادوس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي، لتكون هناك مجموعة من الوثائق الختامية التي تدل، في مجموعها، على الالتزام بمؤتمر تحويلي. ومن شأن ذلك بدوره أن يعزز الأثر الفريد للأونكتاد على التنمية والقدرة على المساهمة في الاستجابة للأزمة. وينبغي تقدير الأهمية السياسية لكلا الوثيقتين تقديراً كاملاً لأنهما ستمهدان الطريق لمشاركة الأونكتاد التي لا يمكن استبدالها ولا التصرف فيها في المبادرات المتعددة الأطراف والمفاوضات الحاسمة التي تجري حالياً.

21- وقالت إنها، وهي تبدأ مدة خدمتها كأمينة عامة للأونكتاد، تعتمد على دعم الأعضاء لضمان مواصلة الأمانة دورها الطويل الأمد في دعم الدول الأعضاء لكي تُعظِّم إمكانات المؤسسة وتُحوِّل إلى إجراءاتٍ الالتزاماتُ المُعرَبُ عنها، بما في ذلك من خلال عهد بريدجتاون، من أجل تنشيط الآلية الحكومية الدولية، حتى يتمكن الأونكتاد من الاضطلاع بدوره الكامل في التأثير إيجابياً على جدول أعمال التنمية العالمية.

22- ويدعو هذا الالتزام المشترك إلى القيام بعمل مركَّز وبنّاء بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية، بغض النظر عن التحديات والصعوبات، وبشأن تقديم إسهامات ملموسة في عمل المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ويتعين على الجميع أن يعملوا بمزيد من الجدية في المجلس وهيئاته الفرعية، وهي مهمة يوجد التزام بها بالفعل. ويتعين على الأونكتاد أن يعمل مع منظمات أخرى، أولاً داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". وقد أسهم الأونكتاد في الرؤية التي حددها الأمين العام للأمم المتحدة. وثانياً، يتعين على الأونكتاد أن يعمل مع منظمات دولية أخرى من أجل إقامة شراكات خارج منظومة الأمم المتحدة. وتكتسي الشراكات والجهود التعاونية أهمية أساسية لتحقيق تلك الأهداف. وثالثاً، يتعين على الأونكتاد أن يعمل مع جميع البلدان، وبذل جهود هامة من أجل مشاركتها.

23- ومن الأمثلة على ذلك ضمان مشاركة أقل البلدان نمواً في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وبدعم من كندا، تُبذَل جهود هامة من أجل مشاركتها الكاملة في المناقشات التفاعلية الواسعة النطاق في المؤتمر والتغلب على تحديات الاتصال التي يمكن أن يواجهها أعضاء أفرقة المناقشة والمشاركون من أقل البلدان نمواً. وأقام الأونكتاد أيضاً شراكة مع المنسقين الإقليميين في تلك البلدان، مما أسفر عن تعاون جديد ومثمر.

24- وإذ أشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى أن ذلك كان أسبوعها الأول في الأونكتاد، فإنها قالت إن ثمة أموراً كثيرة ينبغي أن تتعلمها. وإنها أتت بلا افتراضات مسبقة أو تحيزات أو تحفظات، بل بأهداف واضحة مستوحاة من إيمان لا يتزعزع بالتعددية. والأونكتاد مدعو إلى المساعدة في الأوقات الصعبة الحالية، وبإمكان الجميع تقديم المساعدة. وقالت إنها ستبذل قصارى جهدها لاغتنام الفرصة والمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إعادة البناء بشكل أفضل، وهو ما ينبغي أن يعني أيضاً إعادة البناء بشكل مختلف، من أجل عالم أكثر مرونة ومساواة واستدامة. وينبغي أن تعني إعادة البناء بشكل أفضل أيضاً القيام بذلك معاً. وكما ورد في "خطتنا المشتركة"، لا يمكن النجاح بدون "الاعتراف بما يربطنا من وشائج، وبأنه لا يمكن لأي مجتمع أو بلد"، مهما كان قوياً، "أن يجد بمفرده حلولاً للتحديات التي واجهها".

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف- إقرار جدول الأعمال

(البند 1 من جدول الأعمال)

25- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 6 أيلول/سبتمبر 2021، جدول الأعمال المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B(S-XXXII)/1، ولكن معدَّلة لتعكس تأجيل بند واحد هو: تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.[1]

26- وفيما يتعلق بتنظيم العمل، أكدت رئيسة المجلس توزيع النظر في بنود جدول الأعمال على النحو المبين في البرنامج المتاح للدورة. وفي إطار البند 2 من جدول الأعمال، سيجري المجلس حواراً مع المجتمع المدني في 8 أيلول/سبتمبر 2021.

27- وعلاوة على ذلك، أبلغت رئيسة المجلس الأعضاء بأن المناقشات، حسبما اتُّفِق عليه في اجتماع للجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ستتحول، إن سمح الوقت بذلك، إلى ترتيب غير رسمي لاستعمال الوقت من أجل إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسائل العالقة

(1) أُعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة بما يعكس هذا التغيير.

المتصلة بالنص التفاوضي السابق للمؤتمر. وستُيسَّر بعض الاجتماعات غير الرسمية بتوجيه من أصدقاء الرئيس ورئيسة المجلس في دورها كرئيسة للجنة التحضيرية. وأشارت إلى أن النص التفاوضي السابق للمؤتمر الذي سيُتَّفَق عليه بشرط الاستشارة لن يُعتمَد رسمياً قبل أن تُغلق، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الجلسة العامة الختامية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

28- وانتخب مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 6 أيلول/سبتمبر 2021، السيد سونغ - هوان لي (جمهورية كوريا) نائباً لرئيسة المجلس، بالإضافة إلى أعضاء المكتب المنتخبين في دورته الثامنة والستين.[2]

29- وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2021، أطلعت رئيسة المؤتمر الأعضاء على آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز فيما يخص الاتفاق على النص التفاوضي السابق للمؤتمر. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، ستُؤجَّل الجلسة العامة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس، بناءً على طلب الرئيسة، إلى بعد ظهر يوم 17 أيلول/سبتمبر 2021 لتيسير إجراء مزيد من المفاوضات.

باء- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 3 من جدول الأعمال)

30- لما كانت المفاوضات محور تركيز الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين، قرر المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2021، تأجيل مناقشة جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والنظر فيه إلى الدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية لإتاحة ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات بشأن هذا الموضوع.

جيم- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 4 من جدول الأعمال)

31- لما كانت المفاوضات محور تركيز الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين، قرر المجلس أيضاً في جلسته العامة الختامية تأجيل مناقشة جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والنظر فيه إلى الدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية لإتاحة ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات بشأن هذا الموضوع.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

32- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2021، على جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2021 (انظر المرفق الثاني).

(2) انظر TD/B/68/3، الفصل الثالث، الفقرة 100.

هاء- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها

(البند 6 من جدول الأعمال)

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

33- أُبلِغ المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2021، بأن الجدول الزمني الحالي للاجتماعات لم يخضع لأي تغييرات، وبالتالي لا حاجة إلى اتخاذ أي إجراء[3].

واو- مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

34- لم تُعرَض على المجلس أي مسائل أخرى لينظر فيها في الجلسة العامة الختامية المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2021.

زاي- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

35- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2021، التقرير المتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس. وأذن المجلس كذلك للمقررة بأن تقوم، تحت سلطة رئيسة المجلس، بضع التقرير في صيغته النهائية، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

(3) الجدول الزمني الرسمي لاجتماعات عام 2021 متاح في الوثيقة TD/B/INF.251.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر:

- تقرير اللجنة التحضيرية.

3- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

4- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

6- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

- استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الانتعاش المستدام.

4- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كورونا: التعلّم من 50 عاماً من الخبرة.*

5- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

6- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

7- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

8- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

9- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

10- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

11- مسائل أخرى.

12- اعتماد التقرير.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	ترينيداد وتوباغو
الأرجنتين	تشيكيا
الأردن	تونس
إسبانيا	جامايكا
أستراليا	الجزائر
أفغانستان	جزر البهاما
إكوادور	جمهورية أفريقيا الوسطى
ألبانيا	الجمهورية الدومينيكية
ألمانيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
إندونيسيا	جمهورية مولدوفا
أنغولا	جنوب أفريقيا
أوروغواي	جيبوتي
أوغندا	دولة فلسطين
أوكرانيا	رومانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	زامبيا
إيطاليا	زمبابوي
باكستان	سري لانكا
البحرين	السلفادور
البرازيل	سلوفينيا
بربادوس	السودان
البرتغال	سويسرا
بروني دار السلام	الصين
بلجيكا	العراق
بلغاريا	عمان
بنما	غابون
بوتسوانا	غامبيا
بوركينا فاسو	غانا
بوروندي	غواتيمالا
بولندا	غيانا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	فرنسا
بيرو	الفلبين
بيلاروس	فنلندا
تايلند	فييت نام
تركيا	قبرص

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B(S-XXXII)/INF.1.

كمبوديا	المكسيك
كندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
كوبا	منغوليا
كولومبيا	موريشيوس
الكونغو	موزامبيق
الكويت	ميانمار
كينيا	ناميبيا
لاتفيا	النمسا
لبنان	نيبال
لكسمبرغ	نيكاراغوا
ليسوتو	الهند
ماليزيا	هولندا
مدغشقر	الولايات المتحدة الأمريكية
مصر	اليابان
المغرب	اليمن

2- وحضر الدورة العضو التالي في المؤتمر، الذي ليس عضواً في المجلس:

الكرسي الرسولي

3- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الهيئة الدولية للخدمات العامة
جمعية التنمية الدولية
شبكة العدالة الضريبية – أفريقيا
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية